

إدارة التوثيق والمعلومات	
١٤	الفصل
٣	الدور
٧٤٧	رقم الوثيقة



State of Kuwait

دولة الكويت

١٩ أبريل ٢٠١٥

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٦ في شأن تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.
مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح

صالح أحمد عاشور

مجالس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
وزير ناى السادة الاعضاء

عاشور
١٩/٤/٢٠١٥

اقتراح بقانون

بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (٢٨)

لسنة ١٩٩٦ في شأن تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٦ في شأن تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

(المادة الأولى)

تعديل المادة الثانية من القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٦ المشار إليه
النص التالي :

لا يجوز فتح صيدلية خاصة إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الصحة . كما لا يجوز بعد تاريخ العمل بهذا القانون الترخيص بفتح الصيدليات إلا للصيادلة الكويتيين المرخص لهم بمزاولة المهنة أو للمستشفيات الخاصة على أن يحتوي المستشفى على عدد لا يقل عن (٥٠) سريراً وأن يكون الصيدلي كويتي الجنسية، أو للجمعيات التعاونية وبشرط أن يكون الصيدلي كويتي الجنسية. ولا يرخص للصيدلي أو الجمعية التعاونية بأكثر من صيدلية واحدة كما لا يجوز أن يكون للصيدلية فرع أو أكثر في أي مكان ، أو أن تقل المسافة بين صيدلية وأخرى عن (١٠٠) متر ومع ذلك يجوز لوزير الصحة منح الجمعية التعاونية التي يمتد نشاطها لأكثر من منطقة سكنية ترخيصاً في فتح صيدلية واحدة أو فرع لها في كل منطقة على أن يكون لكل ترخيص لصيدلي كويتي مستقل عن الآخر.

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح

**المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (٢٨)
لسنة ١٩٩٦ في شأن تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية**

صدر القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٦ لينظم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية ، وكما تم تقديم هذا القانون ليفصل هذه المهنة وينظمها بحيث يستفيد الجميع من هذا القانون ، إلا أنه في هذه الآونة لوحظ أن القانون بحاجة إلى بعض التعديلات.

إن الهدف من هذا القانون هو خلق فرص وظيفية للصيدلة الكويتيين في القطاع الخاص وعدم إفساح المجال للشركات للاستحواذ على سوق الأدوية وهذه المهنة ، ولا شك أن رفع نسبة عمل الكويتيين في هذه المهنة سيساهم بشكل كبير بالتأثير إيجابياً على سوق الأدوية وبالتالي وجود فرص وظيفية للعديد من الكويتيين للعمل بهذا المجال.